





مکتبہ دارالعلوم دیوبند

کتابخانه دارالعلوم دیوبند

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

کتابخانه دارالعلوم دیوبند

۱۷۴۰



۲۴۰

احتراز به عن الشكر باللسان لان الشكر
 ارشاد الى بيان مفهوم قوله بهذا قوله الحمد لله
 باللسان يكون بعد الاحسان فقط
 والله علم لذات الواجب الوجود المستجمع
 بجميع الصفات ولهذا قال الحمد لله ولم يقل
 الحمد لله واجب او غيره لانه على تقدير السجاء
 لفظة الله بجميع الصفات يكون الحمد لله مقابل
 الحمد بجميع الصفات او لم يقل الحمد لله واجب
 اذ لا يتوقف اختصاص الحمد بوصف
 دون وصف والواجب الوجود هو الذي
 يقتضي وجوده لذاته اي ذاته توجب
 وجوده كالباري تعالى وقيل هو الذي يقتضي
 وجوده لذاته وانما واجب وجوده لانه موصوف
 جدا الاشياء وموجود الاشياء لا يكون الا كذلك

لا يكون الحمد لله واجباً
 بل هو واجب الوجود
 والواجب الوجود هو الذي
 يقتضي وجوده لذاته

الحمد لله واجب الوجود
 والواجب الوجود هو الذي
 يقتضي وجوده لذاته
 والحمد لله بجميع الصفات
 يكون الحمد لله مقابل
 الحمد بجميع الصفات

كرفان قلت فعلى هذا يلزم تقديم الشيء
 على نفسه او كون الشيء موجودا مرتين
 لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود
 كان متقدما بالوجود عليه ضرورة تقديم
 وجود السبب على المسبب فان كان
 الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم
 منه تقدم الشيء على نفسه وهو باطل وان
 كان المتقدم الوجود المتقدم غير الوجود
 المتأخر يلزم منه ان يكون الشيء موجودا
 مرتين وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من
 حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار
 وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الشيء
 على نفسه ولا كونه موجودا مرتين وايضا يلزم

لا يكون الحمد لله واجباً
 بل هو واجب الوجود
 والواجب الوجود هو الذي
 يقتضي وجوده لذاته
 والحمد لله بجميع الصفات
 يكون الحمد لله مقابل
 الحمد بجميع الصفات

الحمد لله واجب الوجود
 والواجب الوجود هو الذي
 يقتضي وجوده لذاته
 والحمد لله بجميع الصفات
 يكون الحمد لله مقابل
 الحمد بجميع الصفات

على تقدير كونه الوجود المتقدم على غيره الوجود

المتأخر التسلل لانها كان الوجود المتقدم

الذي هو غيره وجود المتأخر مقتضى الذات

كان الذات متقدما عليه بالوجود فلهذا

الوجود وغير وجودين المتأخرين بالعرض

فيحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود

الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات

متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الخفية

النهائية فيازم التسلسل وهو باطل ايضا

فافهم فلا تغفل فان هذا المحل من صرف

العقل والممتنع هو الذي يقتضى عدمه

لذات كتركيب الباري وقيل هو الذي يقتضى

ذاته عدمه والممكن هو الذي لا يقتضى وجوده

وجوده ولا عدمه لذات بل يكون وجوده وعدمه

نفسا واحدة وهو الله تعالى وانما وجب وجود الباري

نفسا لانه موجود الاشياء والموجود لا يكون الا كذلك

وانما امتنع نظيره لان وجود النظرية سائر

للفار وهو وصف العالم كما يتبين في عالم الكلام

وانما سوى وجود الممكن وعدمه لانه لا يضر

وجوده وعدمه فلا ينفعان بخلاف الواجب

فانه ينفح وجوده ويضر عدمه وبخلاف

الممتنع فانه يضر وجوده وينفع عدمه ولا يضر

اعلم ان الممكن عدميا قديما وهو عدم الذي

قيل الوجود وعدمه صار ثابا وهو عدم الذي

بعد وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن

من غير هو عدم الحوادث لا لعدم القديم

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء
فقد وجدوا ان الوجود لا يكون له وجودا مستقلا بل هو
الطبيعي والفرق بين هذا وبين ما كان في الاشياء
وجودا واجب كما في الاشياء

والآخ يوجد الاعدام القديمة لان القدم الذي
 قبل الوجود ان كان من غير وجوده
 كان هذا العدم سبقا بالارادة وكل سبق
 بالارادة حارث فهذا العدم حارث فليج
 يوجد الاعدام القديمة مع ان المتطمين
 قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الا
 عدم **اقا** وفي عدم الذي قبل وجوده
 اوصافه وفي عدم الذي بعد وجوده وكل
 منها اما وقوعي او فرضي فالعدم القديم
 الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده والعدم
 الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد
 وجوده والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع
 ولا يحصل العدم الحادث الوقوعي لان

دعوى ان العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد
 الوجود ووجود الممتنع محال فحصول القدم
 الحادث الوقوعي الممتنع محال والعدم الفرضي
 سواء كان قديما او حادوثا حاصل للواجب
 لا العدم القديم الوقوعي لا العدم الحادث
 الوقوعي لان وجود الله تعالى واجب
 متناه عن العدم الوقوعي **المقالة الثالثة** في بيان
 وجب الحمد ووجوب تقديم البعض على البعض اما
 وجب الحمد فيه فمما وان الشئ اما ان تسلب
 الضرورة عن طرفيه معا وعن احد طرفيه فان
 كان الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو
 لا نج اما ان تسلب الضرورة عن طرفي العدم
 او عن طرف الوجود الاول الواجب والتام الممتنع

فقد وجد ان العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

قوله والارادة ان العدم
 المتناهي الوقوعي
 المتناهي الوقوعي

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

العدم القديم
 هو الذي ليس له وجود
 حادوث والعدم القديم
 الذي قبل الوجود

لأن الواجب وصف الوجود لا وصف الـ
^{أو وصف الـ لبقاء وصف الوجود في قوله الواجب الـ}
 نعم كما أن المحتج هو وصف النظر لا وصف الـ
 والممكن هو وصف الغير لا وصف الـ **قلت** الوجود
 غير ذات الباري كما بينت في الحاشية **فإن قلت**
 لم قدم المحتج على الممكن مع أن كل واحد منهما
 صفة جبروتية غير مادية **قلت** الوجود
 من المحتج لأنه موجود والمحتج معدوم والمعدوم
 جبروتية **قلت** لأن مفهوم
 المحتج وجودي وأن صدق على المعدوم
 ومفهوم الممكن عدمي وأن صدق على الـ
 وجود والوجودي مقدم على عدمي لشرفه
وقيل قدم المحتج على الممكن لأن المحتج هو
 مطلوب الضرورة على أحد طرفيه والممكن هو

[illegible]

هو مطلوب الضرورة عن الطرفين معا
عنه الطرف والمطلوب لأن الطرف والمطلوب
واحد في الممتنع واثنان في الممكن والواحد
قبل الاخر **المقالة الثالثة** في السؤال
الاجوبة فان قلت التعميد واجب له معا
فلم لم يشار به بل اخرج من ثبوت **قل** المراد
بالجوابين ما يشترط لتعظيمه والاضمار ثبوت
الحمد له **قال** نعم **قل** الواجب اسم الفاعل
واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او لا
استقباله لا بمعنى الماضي والواجب بها على معان
بمعنى الماضي لان يكون له واجبا **قل** قد وجد في
زمان الماضي **قل** الواجب يدل على الحال فان كون
الله تعالى واجبا موقود في الحال وكون الواجب

السؤال الثاني في تقدير الشيء ثم الشيء والظهور
 في الباطن هذا من قوله
 السؤال

بجواب ان الصواب ان الحق ممكننا
سواء لم يخلق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

کتابہ علی جانب ابو بکر و ابی طالب
و النواجب

العدم
واجب

أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بن الوهب بن منقذ بن كثر بن واصل بن

انه غير موجهة بل مملوئة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

مقدارات الله وقت وون وقت وعامة
وون مينة كما يتبين في كتب الكلام اذا عرفت
لهذا فاعلم ان قوله الشارح بهذا اشارة لا
رو مذهب الحكماء لانهم قالوا ان الواجب اشرح
موجب بالذات لا فاعل مختارا بالافتقار
ونسبة مقدرات الله تعالى كنسبة الامور
الاهراق الى النار او الى الشمس كما ان اجماع
الشمس لاهراق واجب كذلك اجماع الواجب
للمقدرات واجب وايضا اشارة الى روم مذهب
الوثنية والمجوسية لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر
على الشر والالكان لثبوت اجاب عنه بان الخيرة
والشر باعتبار ذاتهما ليس بخير وشر بل بالنسبة
لنسبة الاخرى مما فيجوز ان يكون الشبه بالنسبة
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

بنسبة البناء او بالنسبة لشيء لا يكون
شرا فلا يكون الله بسبب صدور الشر عنه شريرا
خاصة ان خالق الشر هو الله تعالى ليس شريرا
بل كان بالنسبة الى غيره وهو العباد وانما قدح
الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان
ارادة الله تعالى الشر لا ارادة الخير لان ارادة
من قوته تصادف اختياره شره وقبحه

الله تعالى الشر مختلف فيه واراوة الله تعالى الخير
متفق عليه وان كان مختلفا فيه ايضا
لان الثبوت قائمون بان خالق الخير
وان واراوة ملط وفاعل الشر هو الله تعالى وارا
وبه الشيطان والله منزه عن فعل الخير والشر
لكن القائلين بعدم اراوة الله تعالى الشر اكثر

من القائلين بعدم اراوة الله تعالى الخير
لانهم يقولون مطلقا وبعضهم
الحكماء شره

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

قوله انارة لارو مذهب الحكماء
اقول ان ثا، هذا اللفظ من قوله
الصارور باختياره فقط وهذا اللفظ
عام يشمل مذاهب الحكماء كليا
لانهم يقولون بالاختيار حكمته

الصحيح ١ و٢ بالتقديم اولان الشريب

جوابها علی حالها از وقت ان کتب بالکماله

اما حقان با شما هم روزگار و می نیکو باشد عاقلان
 مع ان در سند ما موافق و هذا المقام لان
 انما من يتحمل في المساوات وهو
 السطاح في ليس كذلك
 بان المضاف بالانتماس جهتها المنفرد
 لا الاصطلاح لان الانتماس في الافة
 هو الوجب مطلقا وان كان بينه
 الاول والثاني وبالغرض

اوراقا قبل عليه ان الاوراق ليست مكتوب
بل المكتوب هو الحروف فالحق قال الشارح
ان الكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا القول
قبيل فكر المحل والاداة الى اربع فكل الشارح الاول
واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق فان
اعلم ان للمنطقية اصطلاحات يجب التخصيص
في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة
للعلم فان قبل يلزم من كونه آلة للعلوم
اكونه آلة لتفصيل العلوم فليكن ان المراد
من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء
من العلوم سوى المنطق وبعضهم بعضهم
اجاب بانه آلة لتفصيلها يعني ان المنطق طريق الكثرة
كلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها
ورقاقا قبل عليه ان الاوراق ليست مكتوب بل المكتوب هو الحروف فالحق قال الشارح ان الكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا القول قبيل فكر المحل والاداة الى اربع فكل الشارح الاول واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق فان اعلم ان للمنطقية اصطلاحات يجب التخصيص في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قبل يلزم من كونه آلة للعلوم اكونه آلة لتفصيل العلوم فليكن ان المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم بعضهم اجاب بانه آلة لتفصيلها يعني ان المنطق طريق الكثرة كلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها

صحة ما وافادها بالمنطق الذي هو الطرق
الكلية وحاصل ان الطرق الجزئية آلة للمنطق
الذي هو الطرق الكلية وهي آلة للطرق الجزئية
فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الكلية لان الآلة
لآلة الشيء آلة لذلك الشيء فيكون الشيء آلة
لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة
الطرق الكلية يتوقف على معرفة الطرق
الجزئية ومعرفة الجزئية يتوقف على معرفة الطرق
الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان
يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو
باطل لانه يلزم منه توقف الشيء على نفسه كما اذا
توقف على ما كان موقوفا على
لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على
نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على نفسه كما اذا توقف على ما كان موقوفا على لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على نفسه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على نفسه كما اذا

ورقاقا قبل عليه ان الاوراق ليست مكتوب بل المكتوب هو الحروف فالحق قال الشارح ان الكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا القول قبيل فكر المحل والاداة الى اربع فكل الشارح الاول واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق فان اعلم ان للمنطقية اصطلاحات يجب التخصيص في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قبل يلزم من كونه آلة للعلوم اكونه آلة لتفصيل العلوم فليكن ان المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم بعضهم اجاب بانه آلة لتفصيلها يعني ان المنطق طريق الكثرة كلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها

ورقاقا قبل عليه ان الاوراق ليست مكتوب بل المكتوب هو الحروف فالحق قال الشارح ان الكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا القول قبيل فكر المحل والاداة الى اربع فكل الشارح الاول واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق فان اعلم ان للمنطقية اصطلاحات يجب التخصيص في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قبل يلزم من كونه آلة للعلوم اكونه آلة لتفصيل العلوم فليكن ان المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم بعضهم اجاب بانه آلة لتفصيلها يعني ان المنطق طريق الكثرة كلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها

ورقاقا قبل عليه ان الاوراق ليست مكتوب بل المكتوب هو الحروف فالحق قال الشارح ان الكتب اوراقا تامل واجيب عنه بان هذا القول قبيل فكر المحل والاداة الى اربع فكل الشارح الاول واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق فان اعلم ان للمنطقية اصطلاحات يجب التخصيص في هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قبل يلزم من كونه آلة للعلوم اكونه آلة لتفصيل العلوم فليكن ان المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم بعضهم اجاب بانه آلة لتفصيلها يعني ان المنطق طريق الكثرة كلية تعرف بالطرق الجزئية التي تعرف صحتها

كذلك استي منه الكلمات ثم سجد لاسم المصطفى

جلد سوم (۱۳۵) جبر و حساب

أقول لو أن الأمر كان
بأنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود
فإنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود

أمر به غير محصل بقوله لا بد من أن يكون

فمحصله وخصه لا بد من أن يكون

كبري أو لا من أمر به غير محصل بقوله لا بد من أن يكون

الشيء لا بد من أن يكون

والعرض العام لأنها عارضة

أولاً بالتقديم لأن الذات

أوجز وهو نفس الشيء

وقدم النفس على الخاصة والعرض العام لأن

والذات مقدم على العارض لما

على العرض العام لأن

كثيره والتليل قبل الكثير

على بيان الدلالات الثلاث

جواب سؤال مخدرويه

فإنما قلنا قبله
لأنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود
فإنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود

الشيء في ذاته لا بد من أن يكون

الاصطلاح المنطقي

الثلاث وأقسام اللفظ

تقديم الكليات على بيانها

مقصودة وعرضا فاجلب

ففي معرفتها

لأنه في الدلالة الثلاث

لأن المطلق عام والدلالة الثلاث خاص

والعام جزء من الخاص

الكل

المدلول

المدلول

اللفظ على الدلالة

لأن الدلالة لا تفسر في

أقول لو أن الأمر كان
بأنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود
فإنه لا بد من أن يكون
الشيء في ذاته لا بد من
أن يكون له وجود

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

واستفادتهما الابدال بالفاظ ولذا قدم والدلالة

انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاول

على لان الدلالة موقوفة عليها والموقوف عليه

مقدم على الموقوف لانها كانت الدلالة على لا تصافي

الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمدلولية كانت

متقدمة عليها لان بصفة الشئ متقدمة على ذلك

الشئ متصفا بهذه الصفة وانما قلنا ان الد

لانه موقوفة عليها لان الدلال من الامور النسبية

القائمة بالمتشبه لان الدلالة قائمة بالدال والمد

لول فيكون موقوفة عليها واعلم ان المراد بالدال

هنا اعم من الدليل المصطاح عند اهل الكلام اي

سواء كان يارزم منه التصور شئ التصور اشد

ومن التصديق به التصديق بشئ التصور اشد

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

اقروا انما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل

علم لعلم المدلول والعلم مقدم على المعلول والدلالة

تنف المظنية وعقلية ووصفية اعلم اولا

ان الدلالة اما لفظية او غير لفظية لان كان الد

لالة لفظا فالدلالة لفظية وان لم يكن لفظا فغير

لفظية والدلالة اللفظية تنقسم الطبيعية وعقلية

ووصفية كما ذكرنا الشارح مثال الدلالة اللفظية الو

صفية كدلالة زيد على معناه وهو الذات المخصوصة

ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المس

المسموع من وراء الجدران على وجود لافظ ومثال

الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة الح على وجع الصدر

والدلالة الغير اللفظية متقدمة الالوية ان كان

نت بواسطة الوضوح كالخطوط والعقود والا

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

مقالة في بيان دلالة
اللفظ على ما دل عليه
اللفظ من غير ان
يكون اللفظ دلالة
على ما دل عليه اللفظ

والاشارات والنصب فان الواضح وضعها بالعمان

مخصوصة فان النصب مثلا كالحسب المنسوب

في الماء يدل على ان هذا المكان منقذ بالوضع
وكذا غيره والاعقلية ان لم يكن يتوسط الوضع كد

لاله العالم على وجود الصانع والاطم طبع كدلالة

الجملة على الخلق والصفة على الوجود كما يذكر الشارح
الدلالة الغير اللفظية باقسامها لان المقصود

بالفظ الى المنطق الدلالة اللفظية الوضعية لانها

مستعمل في العلوم على ما لا يخفى في او يدل على ما

يلزمه في الذم من اهل العلم اي يدل على شيء يلزم

العلم به من العالم بمفهوم اللفظ اي الدلالة اللفظية

هي التي يلزم من العلم العالم باللازم من غير احتياج

الى وسيط وهو ما يقتضيه بقولنا لان اي يقع محلا

للفظ لان

محمولا للموضوع الذي هو اسم ان امتد بلام

الظن في غير ذلك لثبات الحدوث للعالم و

موقوف لنا لان متغير وكل متغير حاشا فان المتغير

وقع محولا للموضوع الذي هو وقع اسم ان المصدر

بلام التعليل وهو العالم لان الضمير في لانه عبارة

عن العالم راجع اليه ومن غير احتياج الى عالم الا ان

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم

البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية

كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية

الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ

لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل

امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية

لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

في الخزم بالزوم بينهما وهذا هو معنى الزوم
البيت بالمعنى الاقصى وهو معنية في الدلالة اللفظية
كالزوجية لاربعة فانه يلزم من العلم بجماعية
الاربعة العالم بزوجية الاربعة لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج لان ان قل على كل
امر خارج يلزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية
لان كل امر خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية

حيث ولو كان على كماله لازم فلا بد للتفريق من غيره
 مستلزمة ومفوضة لم يطلعت في ذلك الموضع
 الخارجية ان لا بد في هذا المقام من تفريق
 الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة
 الزمنية ومفوضة اللازمة والملزوم ومفوضة الشرط
 والمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كونه الشيء
 مقتضيا لآخر والاشياء الاولى هي المستلزمة بالملزوم
 والاشياء المستلزمة بالملازم كطلوع الشمس لوجود
 النهار فان طلوع الشمس مقتضى لوجود النهار
 وطلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم له والملازمة
 الخارجية هي كون الشيء مقتضيا لآخر في الخارج
 اي في نفس الامر كلما ثبت تصور الملازم في الخارج
 ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوم

في الملازمة الخارجية
 في الملازمة الزمنية
 في الملازمة المطلقة
 في الملازمة المفوضة

في الملازمة الخارجية
 في الملازمة الزمنية
 في الملازمة المطلقة
 في الملازمة المفوضة

الملازمة الزمنية هي كون الشيء مقتضيا لآخر في الزمن
 الملازمة المطلقة هي كون الشيء مقتضيا لآخر في كل زمان ومكان
 الملازمة المفوضة هي كون الشيء مقتضيا لآخر في بعض الزمان والمكان
 الملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا لآخر في الخارج
 الملازمة الزمنية هي كون الشيء مقتضيا لآخر في الزمن
 الملازمة المطلقة هي كون الشيء مقتضيا لآخر في كل زمان ومكان
 الملازمة المفوضة هي كون الشيء مقتضيا لآخر في بعض الزمان والمكان
 الملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضيا لآخر في الخارج

في الملازمة الخارجية
 في الملازمة الزمنية
 في الملازمة المطلقة
 في الملازمة المفوضة

صدق رسل الله وصال حبيب الله الملائكة والبرية وما لفظ
 ليس من انظار هو قوله

الحكماء

على كثيرين انهم يفرضون صدق الله ورسوله
 والاشياء الغريبة الكمال والجزء هو الذي
 لا يمكن فرض صدق على كثيرين كذبد فانه
 لا يمكن فرض صدق على كثيرين بمنح الشخص
 فرض صدق على كثيرين **فان قيل** ما الفرق بين
 زيد وبين الاشياء فانه قيل ان احدهما هو زيد
 جزء والآخر وهو الاشياء كمال وان كل واحد
 لا يمكن فرض صدق على كثيرين اما زيد فلما مر
 انفا واما الاشياء فانه لا شيء من الاشياء الخاصة
 والزمينة يصدق عليه الاشياء فلا يمكن ان يفرض
 على كثيرين الفرق بينهما هو ان زيدا يمكن
 فرض صدق على كثيرين امتناعا فواتيا فينا في
 مكان الذاة واما امتناع فرض صدق الاشياء

الاشياء على كثيرين بسبب انهم يفرضون صدق الله ورسوله
 شامل الاشياء الخاصة والزمينة فيكون امتناع
 فرض صدق بالغير فلا ينافي الامكان التام فيما يخص
 الكل على الجزئ لان الكل هو الموصل الى الجزء واما
 في المقصود الاصاح للمنطقى وهو الموصل اليها فلذا
 قد مر ان لان الكل جزء الجزئ غالبا والجزء مقدم
 على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب من من ومن غيره
 كالحيوان فانه جزء من الانسان مركب منه ومن غيره
 وهو الناطق والكلمة الذي يتركب من الالفاظ كالكلمة
 من حيث فانه مركب من الالفاظ وهو الحيوان الناطق
 اعلم ايضا انه لا بد بين كل مفهومين من نسبة
 من النسب الاربعة وهي التباين والتساوي والتساوي
 والمفهوم والخصوص من وجه والمفهوم والخصوص

والمفهوم والخصوص من وجه والمفهوم والخصوص

المطلق لانه ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما
 صدق عليه الاخر فينبغي ان يكونا انسان وانفس
 فان الانسان لا يصدق على ما يصدق عليه النفس و
 بالعكس فان يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه
 الاخر فينبغي ان يتساوى كالانسان والضاكر فان
 كل ما يصدق الانسان صدق عليه الضاكر فيجب
 ان يكونا نفس صدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فيصدق
 على بعض ما يصدق عليه الاول فينبغي ان يكونا العموم والخصوص
 المطلق كالحيوان والناطق وان صدق احدهما على
 بعض ما يصدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق على بعض ما
 يصدق عليه الاول فينبغي ان يكونا العموم والخصوص من وجه
 كالحيوان والابيض فاذا عرفت هذا فاعلم ان
 النسبة بين الكل والجزئ النباين لانه لا يصدق كل

ن وكذا الاخر يصدق على

كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الاخر وبين الكل
 والكل العموم والخصوص من وجه لصدقهما على الا
 نسان وصدق الكل بدون الكل على الكل البسيط
 اي على الكل الذي ليس بمركب من الاجزاء كالجزء الاعلى
 وصدق الكل بدون الكل على زيد وبين الكل و
 الجزء العموم والخصوص من وجه ايضا لصدقهما
 على الحيوان وصدق الكل بدون الجزء على الانسان
 وصدق الجزء بدون الكل على الجزئ وهو الشخص
 والنسبة بين الجزئ والكل العموم والخصوص من وجه
 لصدقهما على زيد وصدق الجزئ بدون الكل
 على الجزئ البسيط اي على الجزئ الذي ليس بمركب
 من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون
 الجزئ على الانسان وبين الجزئ والجزء العموم والخصوص

لأن وجه الصدق هما في التبيين وصدق الجز
بدون الجز، عازي وصدق الجز بدون الجز
الحق وان النسبة بين الكلي والجزء المعلوم ونحو
من وجه الصدق هما في الحيوان فانه كل بالنسبة الى
بسم تام كل متحرك بالارادة لانه مركب منها
وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون جز
في الانسان وصدق الجز بدون الكل في الجز ليس
وانما فكر الجز مع عدم تعلق فرض المنطقيين له
ليصح مفهوم الكلي لانه لا يتصور مفهوم الجز الذي
هو عند مفهوم الكلي التبع مفهوم الكلي لان الشئ
يتضح زيادة ايضا يتصور اضاده وانما قلنا مع
عدم تعلق فرض المنطقيين لان تعلق فرض المنطقيين
للموصل بالنسبة الى المجموع ليس والموصل بالنسبة

بالنسبة يكون الى الكلي لانه يحصل الاتصال
بنسبة الكليتين بعضهما مع بعض الى المجموع
ككليات ولا يحصل الاتصال بنسبة الكليات
الجزئية ولا يحصل الاتصال ايضا بنسبة الجزئية
بعضها مع بعض الى المجموع مطلقا ان سوا كانت
مجموع الكليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا
و موصلا به والجزئية ليست موصلا و موصلا به
فلا ترض للمنطقيين متعلق بالجزئية اي من
حيث ان متصور لما كان ظاهر هذه الفا
العبارة ومن نفس تصور مفهوم بوجه منه
ان الحاج من الشركة هو التصور الذي يتعلق
بالمفهوم فتشروده العبارة بقوله اي من حيث
ان متصور اي الحاج من الشركة هو المفهوم من

بالنسبة الى الكلي

بالنسبة الى الكلي

من حيث ان متصور لا تصور المفهوم المتصور لا يشي
الذرة من ذلك من قال ان المطلق بالكلية متصور
الذي هو المتصور لا المتصور الذي هو المتصور
وانما كان هذا المذهب مره ورة لان الصور في
نفس شخصية جزئية وجزئية المحل توجب جزئية
الحال فلا تارة الكلية للصورة بل عارة الصورة
وانما قيد المفهوم بالتصوره يمكن ان يثبت
مفهوم الكل على اربعة اوجه الاول ما لا يمنع مفهومه
والثاني ما لا يمنع نفس مفهومه والثالث ما لا يمنع
نفسه مفهومه والرابع ما لا يمنع نفس مفهومه
وبيان فساد وجوه الثلاث الاول المذكورة في الما
والثانية فليطلب في الكل ما اذا كان فان قيل
يُقبل ان الحيوان في الماشية ليس بذاته مع ان

مع ان كل واحد منهما لا هو الانسان واعلم منه
قلت التمييز بين الذات والوحدان في المفهوم
للتفريق قاعدة يمكن التمييز بينها ومن انما هو
الفرق الواحد لواحد فانه يكون اقدمها زانيا ومن
ثمة فيكون فانه اقدم بالنسبة الى سائر الواحد
وهو الماشية لم قبل الناطق زانيا ولم قبل
بالمعنى ان زانيا مع ان كل واحد منهما يخص للنوع
الواحد وهو الانسان ان التاخر في التميز
يلتزم ان كان للنوع في ارض محققه لم يكون اقدمها
في التميز ان الناطق مثله فانه مقدم بالنسبة
الى النعيب والضاكن لان المنطق سبب
للنعيب والنعيب سبب للضاكن السبب مقدم للسبب
وهو الضاكن فيكون الناطق متوقفا على النعيب والضاكن

جزءه ان بينهما سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد فيهما
وكل منهما مشترك لان لوجود الامر مشترك في الفعل
بينهما كما كانت فان مشترك بينهما لكن لا يكون
في اتيا بين الانسان والفرس ان يكون
التفسير باطل لاننا نعلم ان لا يوجد سوى الحيوان في
مشتركة في اتيا بين الانسان والفرس فان الجسم
النامي والحسن والمتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة
بينهما في اتيا لهما والحيوان غير لان الحيوان في اتيا
الجسم النامي والحسن والمتحرك بالارادة في الجسم
مغايرة لكل واحد منها ولا يكون الحيوان في اتيا
المشتركة على هذا التفسير مع ان تمام التامية
المشتركة لاننا نعلم ان جزء الشيء غير لما ثبت
في موضع ان جزء الشيء لا هو ولا غيره فلا يكون

فلا يكون في اتيا النامي او الحس او المتحرك
بالارادة من الحيوان وان لم يكن في اتيا
من الحيوان امر مشترك زاتي بينهما
مختلفين بالحيات اه فان قيل هذا
الجزء كما يكون النوع بجزءه ايضا فصول الانواع وفوا
حسها فلم قاله الشارع بجزء النوع بقوله مختلفين بالحيات
والفصل الخاصة بقوله في جواب ما هو
ان العبد الا بجزءه في جواب ما هو بجزءه الفصل والحيات
مطلق سواء كان فصول الانواع او فصول الاجناس
يوسا كان في اتيا الانواع او في اتيا الاجناس اما
الوضع العام فلا بجزءه الا بقيد الا بجزءه لانه مقول على كثيرين
مختلفين بالحيات يمكن لا يقال في جواب ما هو اصله
ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقوله

في جواب ما قيل من ان ما هو في قوله
 ان مقول في جواب ما هو في قوله
 مقول في جواب ما هو في قوله
 ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء
 هو بل مقول في جواب ما هو ويسمى الجنس
 كلياه قوله على كثير من اعيان الافراد
 بالكثيرين في تعريف النوع هو الافراد وانما المراد من
 الكثيرين في تعريف الجنس فهو للنوع او لما ياتي
 ان الجنس ايضا مقول على الافراد كما قلت
 المراد بالكثيرين في تعريف الجنس النوع هو الافراد
 ان مقولية على الافراد لا بالادب بل ثانيا للوصف
 للموضوع لان يقال اولا بالذات على ما هي في الافراد
 وبثبوتها يقال على الافراد المتخصصات ولغايل

كتاب الادب

ولما كان المقول في الافراد لا مقول في النوع
 لان المقول في النوع هو الجنس والجنس
 يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة لان الجنس
 لا يكون مقولا على كثيرين بالذات وقوله مختلفين
 بالجمع دون الحقيقة يخرج الجنس لوقوله
 قوله دون الحقيقة يخرج الجنس لان اوله
 لا مدخل لقوله مختلفين بالعدد في الافراد
 لان الجنس ايضا مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد في وقوله الفرع من تخير
 في هذا الكتاب في وقت النظر
 في يوم بكتب في شهر
 صهار بلا اول كاتبه وماكه
 ابو ليث بن طالب بن سيدة



مكتبة
 دار الكتب

۲۶

عدد اول
۲۶

سجده

~~سجده~~